

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٣١**

الأربعاء، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد الحمود	(الأردن)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف	
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو	
	أنغولا	السيد غيموليكا	
	تشاد	السيد غومبو	
	شيلي	السيد باروس ميليت	
	الصين	السيد تشاو يونغ	
	فرنسا	السيد دولاتر	
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو	
	ليتوانيا	السيد باوبلس	
	ماليزيا	السيدة أدنين	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون	
	نيجيريا	السيد لارو	
	نيوزيلندا	السيد مكلاي	
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان	

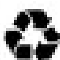
جدول الأعمال

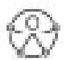
الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2015/252)

1511332 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2015/252)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/252، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد كريستيان باروس ميليت، الممثل الدائم لشيلي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسفير باروس ميليت.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لإحاطة أعضاء المجلس علما بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أود أن أبدأ بياني بتلخيص العناصر الرئيسية الواردة في التقرير النهائي (S/2015/252) لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المنشأ بموجب القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، فضلا عن المناقشات التي جرت خلال المشاورات التي عقدت في ١٠ نيسان/أبريل.

بصفة عامة، لاحظ فريق الخبراء تحسنا في التعاون مع سلطات كوت ديفوار خلال الجزء الثاني من ولايته، والذي يعتقد أنه يعزى إلى الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. لقد أحرزت حكومة كوت ديفوار تقدما في تنفيذ حظر الأسلحة وتوفير المعلومات ذات الصلة بشأن الإخطارات والطلبات الخاصة بالإعفاءات الموجهة إلى اللجنة، وكذلك في إبلاغ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الخبراء بشأن وصول المواد.

وأعرب الفريق عن قلقه إزاء استمرار وجود العناصر المرتبطة بالجماعة المتطرّفة الموالية لغباغبو، والمعلومات غير الصحيحة التي قدّمتها السلطات في كوت ديفوار إلى اللجنة في بعض الإشعارات أو طلبات الاستثناء. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء المواد في حوزة كتيبة المشاة الرابعة بقيادة مارتان كواكو فوفيي، وهو على قائمة الأشخاص الخاضعين لنظام الجزاءات، وإزاء عدم وصول الفريق وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى مواقع الأفرقة ومرافقها وفقاً للفقرة ٢٢ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). ويشدد الفريق في تقريره على الخطر الذي يشكله وجود العديد من الأسلحة والذخائر التي لا تزال في البلد من دون مراقبة كافية.

وفي شأن إصلاح القطاع الأمني، أقر الفريق بالتقدم الذي أحرزته سلطات كوت ديفوار. ومع ذلك، أشار إلى استمرار النقص في قدرات الشرطة والدرك ومعداتهما، لا سيما بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وأشار الفريق أيضاً إلى عدم التماسك في صفوف الجيش، ومنبعه التأثيرات السلبية الناجمة عن الانتماءات السابقة والعداوات القديمة، وهو ما من شأنه أن يعوق عملية إصلاح قطاع الأمن.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رحب الفريق بالجهود التي تبذلها الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتخطيط لعملية إعادة إدماج تكون أكثر شمولاً واحتواء، وفي وضع العلامات على الأسلحة التي في حوزة قوات الأمن. ومع ذلك، شدد الفريق على الدور السلبي الذي تقوم به أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، غير المسجلة وقد أجرت أنشطة غير قانونية. ورأى الفريق أيضاً أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ربما لن تكون قادرة على إعادة تنصيب جميع المحاربين القدماء بحلول حزيران/يونيه، مما يمكن أن يكون له أثر سلبي على الأوضاع الأمنية في البلد.

وفيما يتعلق بالتدابير الحدودية والمراقبة، أعرب الفريق عن قلقه إزاء الصلات بين العناصر السابقة من قوات الأمن والدفاع وحركة الوطنيين الفتيان والميليشيات الإيفوارية والمرتزقة الليبريين. وعلاوة على ذلك، فإن الهيكل والقدرة العسكريين للمرتزقة والميليشيات في ليبريا وكوت ديفوار، على التوالي، سيظلان دون تغيير.

ويشير فريق الخبراء إلى أن التهريب بين كوت ديفوار والبلدان المجاورة ما زال قائماً، لا سيما في الكاكاو والذهب. وأعرب الفريق أيضاً عن قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمل الأطفال، والإعدام خارج نطاق القضاء في مناطق التعدين.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة اجتماعاً لمناقشة تقرير فريق الخبراء. واستمعت اللجنة أيضاً إلى القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لكوت ديفوار، السفير واتارا، بشأن الحالة في كوت ديفوار، التي تضمنت تعليقات على التقرير النهائي لفريق الخبراء. وقد عمّقت مشاركة السفير واتارا الحوار الذي أعيد إحياؤه عقب زيارتي إلى البلد.

وشكر السفير واتارا اللجنة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة السيد دجيدجي والسيد نغيسان من قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وأشار أيضاً إلى الشكوك المتعلّقة ببعض الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق. ومع ذلك، أعاد السفير واتارا التأكيد على الالتزام الكامل من جانب كوت ديفوار بالتعاون مع اللجنة وفريق الخبراء، ولا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأعرب عن رغبة حكومته إزالة الجزاءات في أقرب وقت ممكن بعد هذا الحدث الانتخابي. وشدد أيضاً على الأثر الإيجابي للزيارة التي قمت بها في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، الأمر الذي بعث برسالة قوية من التعاون بين لجنة الجزاءات وكوت ديفوار.

وفي المناقشة التي تلت، أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتقدم المحرز من جانب كوت ديفوار، ولكنهم شددوا على المشاكل التي تتم مواجهتها حالياً، ولا سيما في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومكافحة الإفلات من العقاب وبطء تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وأعتزم مواصلة الاتصال مع حكومة كوت ديفوار. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن الزيارة التي قمت بها إلى البلد لم تكن حدثاً منعزلا، ولكن بداية حوار جديد نشط ومجدٍ لن ينجح إلا إذا واصلت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة إبداء التزامها المستمر بالانتقال السلمي للبلد وتحقيق المصالحة الوطنية.

وأخيراً، فإن التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء لا تزال قيد نظر أعضاء اللجنة.

الرئيس: أشكر السفير باروس ميليت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد واتارا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن امتنان الحكومة الإيفوارية لرئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، السفير كريستيان باروس ميليت، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة

لنا لمناقشة نظام الجزاءات المفروض على بلدي. وكما كان الحال عام ٢٠١٤، فإن مهمتنا هي أساساً تقييم فعالية هذه التدابير وأن نحدد معاً آفاقاً تستند إلى التقدم المحرز.

إن الحكومة الإيفوارية ملتزمة بعملية التعاون مع مجلس الأمن، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء لديها من أجل تنفيذ التدابير الناشئة عن القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) وغيرها. وفي هذا السياق، نرحب بزيارة العمل التي قام بها السفير باروس ميليت إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي ساعدت، وفقاً لما ذكره فريق الخبراء، على زيادة مستوى التعاون بين الفريق والسلطات الوطنية. وأؤكد مجدداً على استمرار التزام الحكومة الإيفوارية الكامل وتعاونها المثالي الذي يؤدي، من خلال عمل الخبراء، إلى إجراء تقييم موضوعي للحالة في كوت ديفوار. وسيكون السفير باروس ميليت دائماً محلّ ترحيب في كوت ديفوار.

وتحيط الحكومة الإيفوارية علماً بالاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء (S/2015/252). وستكون التوصيات الواردة فيه موضوع تحليل في ضوء تنفيذها، مع مراعاة احتياجات الأمن والدفاع الوطنيين. وتود الحكومة الإيفوارية هنا أن ترحب بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار، على النحو الذي حدده فريق الخبراء. وهذا يشمل التقدم المحرز في الإجراءات لنقل الإخطارات وطلبات الاستثناء إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، على النحو المطلوب في القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧ من التقرير.

وينوه الفريق بالالتزام السياسي للسلطات الإيفوارية بإصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال المشاركة المباشرة لرئيس الجمهورية وإنشاء نظام واحد للإطار المؤسسي، وهو مجلس الأمن الوطني، بموجب المرسوم الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٢ لتنسيق الإصلاحات المقررة، على النحو المبين في الفقرة ٥٠. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بأنه تم إنشاء إطار للتفكير لتحديد آفاق للفترة التالية لـ ٣٠ حزيران/يونيه، وهو الموعد النهائي المحدد لإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار.

لقد وُضع إطار قانوني لفترة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ يحدد، من جملة أمور، استراتيجية إصلاح جهاز الأمن واستراتيجية الأمن الوطني. وثمة مجال آخر للتقدم المحرز وهو وسم اللجنة الوطنية المعنية بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ كافة الأسلحة التي تحوزها السلطات في كوت ديفوار، على النحو الوارد في الفقرة ٨٣، فضلا عن الجهود المبذولة لإصلاح مستودعات الأسلحة وتحسينها في كوت ديفوار. وحتى الآن، لاحظ الفريق أنه تم إصلاح نحو ٤٠ في المائة من مستودعات السلاح التابعة لقوات الدفاع والأمن وتحسينها، على النحو الوارد في الفقرة ٨٦.

وكما نصت الفقرة ١٣٢، فإن هيئة المياه والغابات، وقوات الدرك، وجهاز الشرطة وإدارة الجمارك كانت متواجدة على الحدود. واعتمدت الحكومة الإيفوارية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خطة عمل لإخلاء سكان جبل بيكو، بالتعاون الوثيق مع السلطات في بوركينا فاسو. وهناك نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص على جبل بيكو، معظمهم من مواطني بوركينا فاسو. وعلينا أن نراعي احتياجاتهم الإنسانية.

وبالنسبة للتقدم الذي أحرزته الحكومة الإيفوارية، من الأهمية بمكان أيضا أن ننوه باستنتاج فريق الخبراء الوارد في الفقرة ١٥٣ من التقرير الآنف الذكر، بأنه لم يلاحظ وجود أعتدة تستورد في انتهاك لنظام الجزاءات. ويقول الفريق أنه لا يستطيع تأكيد وجود أفراد في دوت ديفوار عازمين على عرقلة عملية السلام والمصالحة الوطنية، على نحو ما ورد في الفقرة ١٩٢. ويشير الفريق أيضا في الفقرة ١٢٢ إلى أنه لم يتلق تقارير تفيد بوقوع حوادث أمنية على الحدود مع بوركينا فاسو أو غانا أو غينيا أو مالي، وأنه تم نشر قوات الجيش على جميع نقاط الحدود.

في المقام الأول، يقر فريق الخبراء المنشأ بموجب اللجنة ١٥٧٢ بأنه لم يتلق أي معلومات توحي بأن الموارد الطبيعية تستخدم في شراء الأسلحة أو الأعتدة أو الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة، كما يرد في الفقرة ٢٢٩. ويعكس هذا التقدم بوضوح الإرادة الراسخة للسلطات الإيفوارية لتوطيد المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠١١ بدعم من المجتمع الدولي. وتمتلك كوت ديفوار الأدوات اللازمة لوسم الأسلحة النارية وتتبعها، وستواصل بذل الجهود في مجال مراقبة الحدود وإدارة المخزونات.

في المرحلة التمهيدية، أشير إلى البلد يعتزم تعزيز الصكوك التقنية والقانونية الموجودة لمراقبة عمليات نقل الأسلحة، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإقليمي ومعاهدة تجارة الأسلحة التي صدق عليها بلدي. كما يلتزم بلدي، شأنه شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، بمكافحة تدفق الأسلحة لمنع حالات تحويل المسار، وتحديدا مكافحة التدفقات غير المشروعة بشكل فعال.

و في عام ٢٠١٥، ستجري كوت ديفوار انتخابات يرغب الرئيس وجميع قادة الدولة والحكومة في أن تحظى بالمصداقية والشفافية والانفتاح والشمول. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات، ترحب الحكومة الإيفوارية بما تم من إصلاحات في إطار اللجنة الانتخابية المستقلة، تهدف إلى تهيئة الظروف المثلى لتنظيم هذه الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، يجري وضع ترتيبات لتمويل الأحزاب السياسية من أجل زيادة قدراتها المالية. الأمر الذي من شأنه مساعدتها على التصدي للتحديات في الانتخابات المقبلة.

وتعتزم حكومة كوت ديفوار أيضا تعزيز الشراكة بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار والأمم المتحدة من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للاستعداد للمواعيد النهائية المحددة في عام ٢٠١٥. في ذلك الصدد، نرحب بدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تعزيز قدرات ضباط الأركان في التخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وعلى الصعيد الميداني، لدعم التحقيقات الميدانية لعمليات النشر في المستقبل، وتقديم المساعدة في المجال الأمني والدوريات المشتركة، وتوفير وجود رادع في بعض المناطق، وتقديم الدعم في نقل المواد الانتخابية وصناديق الاقتراع؛ وفي المهام الشاملة مثل التدريبات المشتركة في التحضير لإجراء عملية انتخابية آمنة ومأمونة.

وتعتقد حكومة بلدي أن الجزاءات ينبغي أن تعتبر أداة تخدم نهجا شاملا لتسوية التراعات وإدارتها، بمعنى أن التنفيذ الجزئي أو الكامل للالتزامات المفروضة ينبغي أن يسفر عن اعتماد المجلس لتدابير تدريجية في المقابل، من قبيل تخفيف الجزاءات أو رفعها الكامل، إن أمكن ذلك. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني العميق لأعضاء هذه اللجنة ولأعضاء المجلس. الذين يلتمسون تحليلا موضوعيا للتقدم المحرز في كوت ديفوار، وقرروا في عام ٢٠١٤ التخفيف من نظام الجزاءات باتخاذ القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). وتأمل حكومة بلدي في أن تفضي المشاورات الحالية في نهاية المطاف إلى رفع كامل لتدابير الحظر المفروضة.

ونرى أن القرار الذي سيتخذه أعضاء المجلس في المستقبل القريب يجب أن يكون وثيقة انتقالية نحو الرفع الكامل للجزاءات حتى لا تمسي كوت ديفوار في جدول أعمال مجلس الأمن. وسيمكننا ذلك من الحفاظ على علاقة دعم تقليدية مع الأمم المتحدة في مواجهة التحديات أمام تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.